42

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

الأربعاء السوري 2021/8/25

SYRIAN WEDNESDAY
الأربعاء السوري
مساحة للرأي والتنوع

المفهوم السوري للمجتمع المدني: مساحة التوازن

المفهوم السوري للمجتمع المدني – مساحة التوازن

(الدور الذي يطمح إليه الناشطون)

تابعت حركة البناء الوطني جلسات "الأربعاء السوري" التي تركز على تفكيك "**رؤية شمل – نحو المرحلة الثالثة من تاريخ سوريا**" بالجلسة الثانية والأربعون، وكانت بعنوان " **المفهوم السوري للمجتمع المدني – مساحة التوازن** (**الدور الذي يطمح إليه الناشطون**)، والتي ناقشت الأهداف التي يسعى إليها المجتمع المدني في سوريا ليشكل حالة توزان مع المجتمع السياسي، حيث توزع النقاش إلى محاور ركزت على دور القوانين والتشريعات في حماية الأدوار المدنية ، والشكل الأنسب للمؤسسات الحكومية للتفاعل مع الكيانات المدنية، إضافة إلى كيفية الصعود بدور الكيانات المدنية والمجتمعية لتكون شريكاً فعلياً في فضاءات الشأن العام، انطلاقاً مما توصلت إليه الجلسة السابقة بأن المجتمع المدني يشغل كامل المساحة بين الأسرة والدولة وله دورين أساسيين:

الدور الوظيفي: يتوزع دور الكيانات المدنية ضمن المساحة الواسعة التي تشغلها إلى وظائف عديدة، فمنها: الإغاثي، بناء القدرات، ريادة الأعمال، الإعلامي، التدريب، الأبحاث، الثقافي، التراث المادي واللامادي، التجاري، المناصرة ، وفي جميع هذه الأدوار يتواجد الاهلي والمدني والمجتمعي.

الدور العالي: الذي ينقل الكيانات المدنية إلى مستوى المساهمة في صياغة العقد الاجتماعي والتواجد ضمن بنية الدولة نفسها مثله مثله المجتمع السياسي فيحقق التوازن معه ويحد من طغيانه.

أولاً- نظرة تاريخية

عانت البيئة السورية بشكل عام من عدم التوازن بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وإن كان التمييز بين المدني والسياسي قبل الاستقلال أسهل، على اعتبار أن سلطة الانتداب كانت تمثل السلطة السياسية، لكن لم يستمر التوازن بعد الاستقلال وظهر الاختلال بتحول القوى الوطنية التي ناضلت لأجله الاستقلال إلى المجتمع السياسي وبقاء المجتمع المدني دون تمثيل، وزاد من الاختلال الانقلابات العسكرية التي حاول الجيش من خلالها إحداث نوع من التوازن، هذا التوازن لم يكن ليتحقق بالشكل المطلوب مع الاضطرابات التي شهدها المجتمع السياسي في الخمسينات خلال فترة الوحدة ومن ثم الانفصال، ليأتي البعث مع استلامه السلطة عام1963 ويهيمن على الشأن العام، سواء من خلال إعادة هيكلة بعض النقابات أو إيقاف بعضها، لتبقى ممارسة الشأن العام محصورة بهيئات تهيمن عليها الدولة، وإن كان هناك فترات من الاستقرار أو السكون في الحالة السورية فإن ذلك ناتج عن الاستقطاب الذي مارسته السلطة، وبالتالي فإن الخلل في التوزان داخل البيئة السورية والذي تجلى بشكل واضح بعد 2011، والذي يعود في جزء أساس منه إلى الاحتكار وعدم السماح للفاعلين على المستوى المدني والمجتمعي من ممارسة أدوارهم، فكانت الضرورة بالبحث عن إيجاد مساحة للتوازن بين هيمنة الدولة من جهة وتطور الحالة والمصالح الاجتماعية من جهة أخرى .. وحتى يحقق المجتمع المدني التوازن باعتباره المعبر عن الجهة الثانية، وهو كما عرفته الجلسة الماضية "كل الحالات المجتمعية التي تظهر في المساحة الممتدة من الأسرة إلى الدولة وليست قطاع خاص والتي تجمعها قواسم مشتركة تتمثل بالطوعية والمبادرة القائمة على الرغبة في المشاركة بالشأن العام، بالإضافة للاستمرارية، وكذلك السعي إلى التغيير كأحد الأهداف العليا التي يسعى إليها الناشطون المدنيون.

ثانياً – الأهداف على مستوى الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني:

1- برنامج تنمية مبرمج وواضح

إن التركيز على العمل التنموي يعتبر ضرورة أكثر من التركيز على الاستجابات التقليدية كالعمل الإغاثي مثلاً، على الرغم من أهمية العمل الإغاثي والدور الذي قام به، إلا أنه يجب تطويره والسير به ليصبح دوراً توعوياً وتنموياً وتتضافر الجهود فيه لخلق أثر على الأرض وهنا تبرز الحاجة إلى العمل على إقناع الشباب بدورهم والقيام بمناصرة لحل المشكلات المجتمعية الراهنة التي يعاني منها المجتمع تنموياً.

من أجل الوصول لحالة التنمية نحن بحاجة لتحليل السياق السوري، فالواقع السوري متردي اجتماعياً واقتصادياً، والقيام بتحليل السياق يبين حاجة كل منطقة وحالتها، هذا الاختلاف بالحاجات يقودنا إلى ضرورة وجود اختلاف في الاستجابات وتنوعها حسب المناطق والمحافظات، مما يؤدي إلى استجابة أكثر فعالية.

2- بيئة تشريعية مناسبة وتفعيلها

إن من أولويات العمل الواجب هو تطوير القوانين الناظمة للعمل المدني في سوريا، وفسح المجال امام فرص ترخيص مختلفة مع ظهور أدوار وظيفية جديدة للمجتمع المدني بعد عام 2011، فبالتالي نحن بحاجة لقانون يلحظ الأدوار الجديدة للمجتمع المدني بحيث يتم حماية العمل المدني والعاملين في الشأن العام ويضمن دورهم أولاً وحماية المجتمع ثانياً، كما تكمن الحاجة إلى تفعيل آليات التنظيم، للخروج من التقييد الذي يتسبب اليوم بظهور الفاعلين المدنيين غير المرخص بفعالية أكبر

من المرخصين، وباعتبار أن الحكومة أو السلطة هي من تضع القانون، فهي لا تستطيع لاحقاً أن ترفضها.

وإلى جانب تطوير القوانين يجب العمل على تفعيل القوانين الحالية بما في ذلك بعض الأحكام غير المفعلة فيها، فاليوم هناك جزء من قانون الجميات والمؤسسات الخاصة غير مفعل وكذلك الأمكر بالنسبة لقانون الإدارة المحلية (107) وقانون الإعلام، بالتالي يجب عدم الركون للواقع أو الاعتقاد أنه لا يمكن تطوير تلك القوانين أو تعديلها.

3- الشراكة مع القطاع الخاص

إن من أبرز المشاكل التي يعاني منها العمل المدني هي مشكلة التمويل، سواء من ناحية إثارة ارتباطها بالخارج، أو من ناحية تحديد الممول للمدني لمسارات العمل وترتيب الاولويات وفق أجنداته الخاصة، لذلك إن الأقدر على مواجهة هذه المشكلة وحلها هو القطاع الخاص ، فالقطاع الخاص لديه مسؤولية اجتماعية تجاه العمل المدني خاصة فيما يتعلق بالتمويل، هذه المسؤولية تعطيه مساحة أكبر، وتزيد من إمكانيات الوصول لديه، فهو بالتالي يحقق مصالحه من جهة، ويعزز بالمقابل الدور المدني ويناصر قضاياه وزيادة فعاليته من جهة أخرى، إلا أن العقبة التي يمكن أن تواجه هذا الفرض تتلخص بأن القطاع الخاص أحياناً غير مقتنع بدور المدني، والمدني لا يطمأن لدور التاجر بتحديد أولويات العمل المدني، وهذا يتطلب التشبيك وبناء الثقة وإقناع القطاع الخاص بالأولويات الخاصة التي يعمل عليها المجتمع المدني ليصار إلى دعمها وتمويلها.

ثالثاً – الأهداف على مستوى الأدوار العليا للمجتمع المدني

1- بناء ثقافة سياسية عن طريق ترسيخ قيم مدنية

يجب العمل على إعادة بناء ثقافة مجتمعية سياسية عامة تركز على رفع قيم المجتمع باتجاه إدراك الدور المدني واستيعابه فقد شكلت بداية ظهور المجتمع المدني في بداية الازمة 2011 إشكالاً من خلال ظهور البعض بمظهر المعارض للسلطة "التنسيقيات" أومن خلال تشويه الصورة، كما حصل في أعمال الإغاثة التي لا تتم بتنسيق مع الحكومة، ما قاد إلى بعض المخرجات الخاطئة تجاه العمل المدني، أصبح معها مفهوم المجتمع المدني في الحالة السورية مشوهاً، وحتى عندما أوجد المسار الدولي مساحة للمجتمع المدني لم يكن هناك توافق بين الوفد الممثل للمجتمع المدني، لانقسامه بين العاملين في مناطق سيطرة الحكومة ومناطق خارج سيطرة الحكومة

كما يجب العمل على إعادة بناء الثقافة باتجاه إدراك الدورين، الوظيفي والعالي، للمجتمع المدني بعدما أصبح المفهوم مرتبطاً في أذهان الكثيرين بفكرة الإغاثة وتقديم المساعدات، وهنا تطرح إشكالية عدم نضوج العمل المدني في البيئة السورية، خاصة أن هذه البيئة غير منتجة لهذا العمل حتى الآن، في مقابل تقبلها للعمل الأهلي الذي تعتبره أكثر فاعلية على الأرض لترسخه على مدى زمني سابق، وله هياكل وحوامل تقليدية معروفة ومقبولة من المجتمع، وليس بحاجة لقوانين للاعتراف به أو حمايته، بالتالي هناك حاجة إلى وعي مجتمعي بالدورين بدايةً وتكريس العمل المدني كثقافة مدنية، من أجل مواجهة العوائق المجتمعية ومراعاة خصوصية بعض المجتمعات المحلية، والتعامل مع التحديات الحكومية المتمثلة بوجود هيمنة على مؤسسات الدولة وتغييب دور المكونات المجتمعية الأخرى أو تهميشها.

2- بناء عقد اجتماعي جديد

إن الهدف الأسمى للمجتمع المدني هو بناء عقد اجتماعي جديد عن طريق دوره بتحقيق اليات التوافق الاجتماعي والعمل بين الحالات الاجتماعية، الذي يلحظ ويرسخ دور المجتمع المدني من أجل تثبيت حالة التوازن بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وينطلق من أن المشكلة هي في فهم السلطة لدور ووظيفة المجتمع المدني، حيث ترى السلطة في العمل المدني أنه خاصرة رخوة وتابع للخارج، أو قد يكون مشروع معارضة سياسية، وهنا تكمن نقطة الخلل في فهم دور ووظيفة العمل المدني، ويترافق كل هذا الأمر مع مركزية شديدة تمارسها السلطة، وهذه المركزية تعرقل وتعيق العمل المدني ويجب الخروج منها باتجاه لامركزية فاعلة.

ومن شأن بناء عقد اجتماعي جديد أيضاً تفعيل المجتمع المدني ليكون قادراً على تفعيل المكونات المجتمعية كافة ضمن إطار وطني.

أمام هذه الإشكاليات هناك حاجات كثيرة من بينها آلية عمل تتلخص بوجود هيئة مستقلة تنظم عمل المجتمع المدني ليتمكن من تثبيت دوره على الأرض، كما إن خلق نقاط مدنية داخل التجمعات الاهلية تعتبر حاجة لتقوم النقاط المدنية بعمليات المناصرة والدعم، وبعدها يتم الانتقال بتلك المجتمعات إلى مستوى أعلى نحو العمل المدني.

2- العمل على بناء دولة القانون والمؤسسات

إن هيمنة السلطة التنفيذية على كافة الصعد، وعدم استقلال القضاء يمنعان المجتمع المدني اليوم من اللجوء إلى السلطة القضائية لاقتناعه بعدم الجدوى، وللخروج من الوصاية التي تفرضها المؤسسات الحكومية بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على الكيانات المجتمعية يجب

تطوير هيكلية هذه المؤسسات التي تفتقر اليوم إلى المرونة، خاصة مع وجود مشكلات عديدة منها عدم تخصص الموظفين في أعمالهم.

ومن خلال أعمال الحشد والمناصرة والتأكيد على الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني يمكن العمل على ضمان استقلاليته دون إلغاء لدور الدولة، فالمطلوب لترسيخ دور المجتمع المدني هو التأكيد على بناء دولة القانون والمؤسسات والعمل على تفعيل المناصرة التي يمكن أن تتحقق من قبل بعض المؤسسات كمجلس الشعب.

إن تحديد المفهوم العام للمجتمع المدني وأدواره الوظيفية والعالية في الجلسة الماضية ساهم في بلورة الأهداف العليا التي يتطلب العمل عليها من خلال هذه الجلسة، ويمهد للانتقال في الجلسة القادمة من جلسات "**الأربعاء السوري**" باتجاه استكمال العمل على المفهوم بالبحث في المحددات الأساسية للعمل المدني بما يضمن تحقيق هذه الأهداف.

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتنوع

حركة البناء الوطني

NATION BUILDING MOVEMENT

Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz,Damascus,Syria
Tel: +963113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org